شركات صينية: بكين ستفي بتعهدها لشراء منتجات أميركية بـ 40 مليار دولار

ترامب: توقيع اتفاق التجارة مع الصين «قريبا جدا»

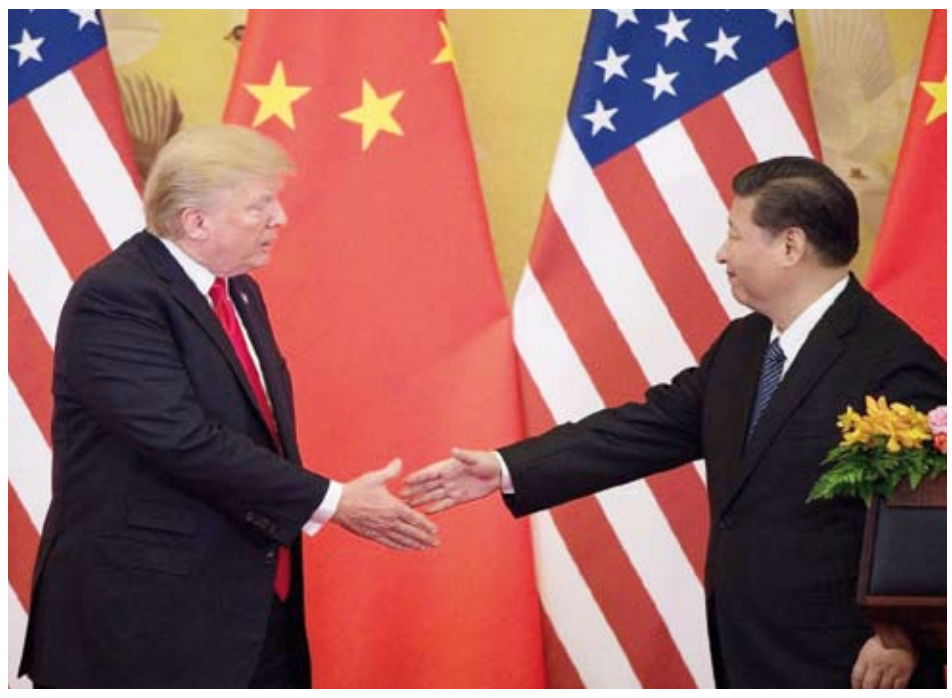

دونالد ترامب ونظيره الصيني

قال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إن الولايات المتحدة والصين ستوقعان اتفاقا تجاريا أوليا "قريبا جدا". وقال ترامب في فلوريدا "حققنا انفراجة فيما يخص اتفاق التجارة وسوف نوقعه قريبا جدا".

وأُعلن عن ما يعرف باتفاق المرحلة واحد في وقت سابق من الشهر الجاري في إطار مساع لإنهاء الحرب التجارية المستمرة بين أكبر اقتصادين في العالم منذ أشهر والتي أدت إلى اضطراب في الأسواق ونالت من النمو العالمي.

وبموجب الاتفاق وافقت الولايات المتحدة على خفض جزء من الرسوم الجمركية على السلع الصينية مقابل زيادة كبيرة في مشتريات الصين من المنتجات الزراعية الأمريكية.

وفي الأسبوع الماضي، قال وزير الخزانة ستيفن منوتشين إن الاتفاق سيوقع في أوائل يناير مضيفا أن الاتفاق ترجم بالفعل ويجري تنقيحه من الناحية الفنية.

وقالت أكبر شركة استشارات زراعية في الصين إن بكين ستفي بتعهدها بشراء منتجات زراعية أمريكية بقيمة تزيد عن 40 مليار دولار سنويا بموجب اتفاق المرحلة واحد التجاري الذي تم التوصل إليه في الآونة الأخيرة بين البلدين.

ومن المتوقع أن تزيد مشتريات الصين من السلع الزراعية إلى ما يتراوح بين 40 و50 مليار دولار سنويا على مدى العامين المقبلين بموجب الاتفاق الذي يستهدف منه تسوية الحرب التجارية المستمرة منذ أمد طويل بين أكبر اقتصادين في العالم، وفقا لروبرت لايتهايزر الممثل التجاري الأمريكي.

ولم يوقّع الاتفاق بعد، مما يغذي التشكيك بشأن ما إذا كانت الصين قادرة على استيراد كمية كبيرة من المنتجات الزراعية الأمريكية.

وكتبت جيه.سي.آي للاستشارات ومقرها شنغهاي في مذكرة «معظم وسائل الإعلام الأجنبية لا تعتقد أن بمقدور الصين الوفاء بالتعهدات... لكن كشركة استشارات صينية في السوق الزراعية، تعتقد جيه.سي.آي بقوة أن الصين لديها القدرة وستفي بتعهدها».

وتقدر جيه.سي.آي أن بمقدور الصين شراء ما إجماليه نحو 41.3 مليار دولار من المنتجات الزراعية الأمريكية سنويا، بما في ذلك نحو 18.7 مليار دولار أو 45 مليون طن من فول الصويا، وفقا لـ«رويترز».

وتضرر فول الصويا بشدة جراء رسوم جمركية فرضتها الصين على سلع أمريكية في النزاع التجاري المتبادل، مما أضر بمزارعي فول الصويا الأمريكيين الذين يعتمدون بشكل كثيف على السوق الصينية.

وانخفضت واردات الصين من فول الصويا القادم من الولايات المتحدة العام الماضي إلى النصف من مستواها في 2017 إلى 16.6 مليون طن وهو أدنى إجمالي سنوي منذ 2008.

20.68 مليار دولار عجز ميزان المدفوعات البريطاني في 3 أشهر

تراجع عجز ميزان المدفوعات البريطاني إلى 15.860 مليار جنيه استرليني (20.68 مليار دولار) في الربع الثالث من 24.152 مليار استرليني في الربع الثاني، وهو ما يتفق تقريبا مع التوقعات، وساعد في تضاؤل العجز ارتفاع الصادرات السلعية، وكنسبة مئوية من الناتج الاقتصادي، نزل العجز إلى 2.8 في المائة، وهو أدنى مستوياته منذ أوائل 2012.

ونما الاقتصاد البريطاني بوتيرة أسرع قليلا في الربع الثالث من العام مقارنة بتقديرات سابقة، وانكمش عجز ميزان المعاملات الجارية للبلاد إلى أدنى مستوياته منذ 2012، في دفعة صغيرة قبيل ما تبدو أنها ستكون نهاية عام مصحوبة بتباطؤ قبيل خروج البلاد من الاتحاد الأوروبي.

وبحسب «رويترز»، أظهرت أرقام من مكتب الإحصاءات الوطنية أن خامس أكبر اقتصاد في العالم نما 0.4 في المائة في الربع الثالث من العام، بارتفاع عن تقدير سابق عند 0.3 في المائة، وبدعم من مراجعة بالرفع لناتج قطاعي الخدمات والتشييد.

وكشفت بيانات اقتصادية ارتفاع ثقة الأعمال والمستهلك ببريطانيا خلال الشهر الجاري، في ظل الفوز الكاسح، الذي حققه رئيس الوزراء بوريس جونسون في الانتخابات العامة، وهو ما أضفى بعض الاستقرار على عملية الخروج من الاتحاد الأوروبي «بريكست».

وأفادت وكالة «بلومبيرج» للأنباء بأن مؤشر «جي.إف.كيه» لقياس ثقة المستهلك ارتفع بمقدار ثلاث نقاط ليصل إلى أعلى معدلاته منذ (يوليو) الماضي، في ظل تحسن التوقعات بشأن الآفاق الاقتصادية للبلاد خلال 2020.

وزاد مؤشر «لويدز» لقياس ثقة الأعمال إلى أعلى معدل له خلال خمسة أشهر، فيما تراجعت النظرة السلبية للشركات بشأن تأثير الخروج من الاتحاد الأوروبي إلى أدنى معدلاتها منذ (يناير) الماضي.

ورغم التحسن الذي طرأ على المؤشرين هذا الشهر، فإنهما لا يزالان أدنى من متوسطات القراءة، التي يتم تسجيلها في المعتاد، وإن كان التركيز ينصب حاليا على مدى قدرة بريطانيا على إبرام اتفاق تجاري بحلول نهاية 2020.

وكان البنك المركزي البريطاني صرح بأنه لا يزال من السابق لأوانه تحديد ما إذا كان اتضاح المسار نحو الخروج من التكتل الأوروبي سيؤدي إلى تحسين الثقة بالمناخ الاقتصادي في البلاد.

وذكر ساجد جاويد وزير المالية البريطاني أنه تقرر تعيين أندرو بايلي النائب السابق لمحافظ بنك إنجلترا المركزي في منصب محافظ البنك.

واشنطن تتخلى عن فرض رسوم إضافية على واردات الصلب البرازيلية

ذكر الرئيس البرازيلي جايير بولسونارو أن الولايات المتحدة لن تفرض رسوما جمركية إضافية على واردات الصلب والألمنيوم البرازيلية، في أعقاب محادثة هاتفية مع الرئيس الأمريكي دونالد ترمب.

وبحسب «الألمانية»، كتب بولسونارو في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»، «بعد أن تبادلنا الأفكار، قرر ترمب عدم المضي قدما في عزمه على فرض ضريبة إضافية على وارداتنا من الصلب والألمنيوم.. علاقتنا في العمل والصداقة تزداد قوة بشكل كبير. يوم عظيم».

وأكد ترمب إجراء المكالمة الهاتفية مع بولسونارو، لكنه لم يذكر تحديدا الرسوم الجمركية، وقال ترمب، «أجريت للتو مكالمة هاتفية رائعة مع رئيس البرازيل جايير بولسونارو. ناقشنا كثيرا من الموضوعات من بينها التجارة. العلاقة بين الولايات المتحدة والبرازيل لم تكن أبدا أقوى مما هي عليه الآن».

وكان أكبر اقتصاد في أمريكا الجنوبية قد تم منحه إعفاء من رسوم جمركية على الصلب بنسبة 25 في المائة ورسوم جمركية على الألمنيوم بنسبة 10 في المائة، فرضها البيت الأبيض عام 2018، معللا ذلك بمخاوف متعلقة بالأمن القومي.

وكان ترمب ذكر في وقت سابق من هذا الشهر أنه يعتزم استعادة الرسوم الجمركية على واردات الصلب والألمنيوم من البرازيل والأرجنتين، متهما الدولتين بخفض قيمة عملتيهما.

ورفع البنك المركزي في البرازيل تقديرات النمو الاقتصادي للعامين الحالي والمقبل، في حين ثبت تقديرات التضخم.

وذكر المركزي البرازيلي، أنه يتوقع نمو الناتج الإجمالي المحلي في العام المقبل بنحو 2.2 في المائة مقارنة بالتقديرات

جايير بولسونارو

السابقة عند 1.8 في المائة في (سبتمبر) الماضي.

وزاد البنك توقعاته للنمو الاقتصادي في البرازيل لعام 2019 إلى 1.2 في المائة من 0.9 في المائة في السابق.

وأبقى البنك على توقعات معدل التضخم خلال العام الجاري عند 4 في المائة كما ثبتها أيضا عند 3.5 في المائة لعام 2020 و3.4 في المائة لعام 2021 على أساس توقعات معدلات الفائدة والعملات الأجنبية.

وكان المركزي في البرازيل قرر خفض رابع لمعدل الفائدة الرئيس بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى مستوى قياسي متدني عند 4.50 في المائة. وخلال الربع الثالث من العام الجاري، نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.6 في المائة مقارنة بنمو 0.5 في المائة في الربع السابق له.

باتوانيلي: إيطاليا لن تضخ المزيد من أموال دافعي الضرائب في أليطاليا

قال وزير الصناعة الإيطالي ستيفانو باتوانيلي إن بلاده لن تضخ المزيد من أموال دافعي الضرائب في شركة طيران أليطاليا محذرا من أن الشركة التي تعاني من مشكلات ضخمة قد توقف عملياتها بالكامل بحلول منتصف العام المقبل إذا لم يكن هناك مشتر لها.

وتولى مسؤول مؤقت جديد شؤون الشركة هذا الشهر بعد تراجع كونسورتيوم مؤلف من جهات إنقاذ محتملة عن جهود مساعدة أليطاليا التي تتكبد خسائر تقدر بمليوني يورو (2.2 مليون دولار) يوميا.

ونقلت صحيفة (إل ميساجيرو) الإيطالية عن باتوانيلي قوله إنه وافق قبل أيام على قرض إضافي قيمته 400 مليون يورو للإبقاء على عمليات الشركة المتعثرة.

وقال الوزير "هذا في واقع الأمر آخر تدخل من الدولة لصالح أليطاليا" وأشار إلى أن الشركة إما أن تعثر على مشتر أو تغلق بحلول منتصف 2020.

واستبعد باتوانيلي احتمال أن تعتبر المفوضية الأوروبية ذلك القرض معونة غير قانونية من الدولة.

وقال "سنغير العلامة التجارية لأليطاليا وهيكل الشركة" دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل.

ويقدر محللون في قطاع الطيران أن أليطاليا التي مرت بخطتي إنقاذ سابقتين في 2008 و2014 ابتلعت ما يقرب من تسعة مليارات يورو من أموال دافعي الضرائب.

الأرجنتين تسعى لإعادة التفاوض على قروض بـ101 مليار دولار

تسعى الأرجنتين إلى إعادة التفاوض بشأن قروض بقيمة 101 مليار دولار من الجهات الدائنة الخاصة وصندوق النقد الدولي.

ومنح نواب البرلمان الأرجنتيني الرئيس ألبرتو فيرنانديز صلاحيات استثنائية لإعادة التفاوض في شروط الديون مع الدائنين وزيادة الضرائب، ما يمثل انتصارا في أول تشريع له منذ تولى المنصب.

وبحسب «الفرنسية»، أقر مجلس الشيوخ في بوينس أيريس الجزء الرئيس من مشروع القانون، حيث جاءت نتيجة التصويت بموافقة 41 بموافقة عضو مقابل معارضة 23، وأحاله للرئيس للتصديق عليه، وكان قد تم تمريره في المجلس الأدنى أمس بعد 15 ساعة من المناقشة.

والآن سيتمتع فيرنانديز، الذي تولى المنصب في العاشر من (ديسمبر) الحالي بمزيد من الصلاحيات للتفاوض مع الدائنين ورفع رواتب العمال وزيادة الضرائب. وحصلت الحكومة على الأصوات المطلوبة مع تقديم تنازلات بينها خفض الضرائب على صادرات النفط والغاز والتعديد وإعفاء صغار المزارعين من الضرائب.

وزادت قيمة سندات البلاد الأسبوع الجاري بعدما كشف فيرنانديز عن مشروع القانون الطارئ، ويخول مشروع القانون إدارة فرنانديز بالحصول على 4.6 مليار دولار من احتياطي البنك المركزي لسداد الدين المقوم بالدولار.

رفعت حكومة الرئيس ألبرتو فرنانديز، الذي يمثل يسار الوسط، الذي تولى السلطة الثلاثاء الماضي أسعار فول الصويا وزيت الصويا وعلف الصويا من 25 إلى 30 في المائة، كما رفعت الضرائب على الذرة والقمح من 7 إلى 12 في المائة.

ورفعت الأرجنتين، التي تعتمد بشدة على صادرات للحبوب، الضرائب على صادرات اللحم البقري من 7 إلى 9 في المائة.

ألبرتو فيرنانديز

وكان المزارعون في الأرجنتين قد توقعوا على نطاق واسع تضرر أرباحهم بسبب شكل ما من زيادة الضرائب نتيجة مواجهة الحكومة محادثات إعادة جدولة ديون تقدر بنحو 100 مليار دولار. وتواجه الأرجنتين، التي تعد ثالث أكبر دولة مصدرة للذرة وفول الصويا، كما أنها أكبر مورد لعلف الماشية من الصويا، ديونا ضخمة مستحقة السداد في 2020 وأهدافا مالية صعبة تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق قرض مشروط يبلغ حجمه 57 مليار دولار تم الاتفاق عليها مع الرئيس السابق في 2018.

وتواجه الأرجنتين ضربة مالية وسط جفاف شديد في حزام بامباس الزراعي أدى إلى توقف الزراعة.

وتولى فرنانديز الحكم وسط أزمة اقتصادية حادة ومحادثات عسيرة مع الدائنين وتسهيلات ائتمانية غير مسبوقة من صندوق النقد الدولي بقيمة 56 مليار دولار.

وصرح الرئيس الجديد بأن بلاده لن تتمكن من الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون إذا لم يحقق الاقتصاد نموا.

ووعد فيرنانديز الناخبين بأنه سينعش الاقتصاد من تباطئه، مستهدفا جعل البنك المركزي حجر الأساس لهذه الاستراتيجية، عبر استغلال حقيقة أن البنك غير مستقل قانونا عن الحكومة. وتشير التوقعات إلى أن العجز سيبلغ 1.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام الجاري، بعدما وصل إلى أكثر من 6 في المائة في 2018.

«تسلا» تقترب من إنشاء أول مصنع في معقل شركات السيارات الألمانية

اقترب إيلون ماسك الرئيس التنفيذي لشركة تسلا الأمريكية لصناعة السيارات، خطوة جديدة صوب إنشاء أول مصنع لإنتاج السيارات في مدينة فولفسبورج الألمانية، وذلك عقب توقيع الشركة عقدا لشراء قطعة أرض في ألمانيا. ووفقا لـ«الألمانية»، فإن مدينة فولفسبورج تعد مقرا لشركات فولكسفاجن ودايملر أيه جي وبي إم دبليو لصناعة السيارات. وقال مسؤولون في ولاية براندنبورج إنهم وافقوا على نص عقد مع شركة تسلا لبيع قطعة أرض مساحتها 300 هكتار (741 فدانا) – ما يعادل مساحة 300 ملعب كرة قدم – في منطقة جرونهايده بالقرب من برلين، حسبما أفادت وكالة أنباء بلومبيرج. وذكرت حكومة الولاية في بيان على موقعها على شبكة الإنترنت أمس، إن «تسلا» قدمت خمسة ملفات من الوثائق لدى هيئة بيئية محلية للحصول على الموافقة على المشروع.

وقال وزير الاقتصاد في براندنبورج يورج شتاينباخ، «لقد توصلنا لاتفاقين آخرين بارزين قبل عطلة الميلاد، وهذا يجعلني أشعر بالتفاؤل من أن هذا المشروع المذهل يمكن أن يمضي قدما في العام المقبل». وتتسابق ولايات براندنبورج وسكسونيا وساكسونيا أنهالت من أجل تحويل الاعتماد على الفحم الحجري المعروف باسم «ليجنايت» وتوليد الطاقة ليصبحوا مركزا لصناعة السيارات الخضراء.

وأعلنت شركة تسلا الشهر الماضي عن إقامة مصنع لصناعة بطاريات الليثيوم–أيون شرق برلين.

وذكرت صحيفة «بيلد» الألمانية أن المنشأة قد توظف ما يصل إلى عشرة آلاف شخص وتستهدف طاقة إنتاج سنوية تصل إلى 500 ألف سيارة. وأوضح بيان براندنبورج أنه لا يزال يتعين على مجلس إدارة شركة تسلا الموافقة على العقد. يأتي ذلك في وقت كشفت فيه دراسة حديثة عن تراجع معدل إنتاج السيارات في ألمانيا خلال عام 2019 إلى أقل مستوى منذ 22 عام.

الاقتصادات الناشئة تعوض التباطؤ في سوق التأمين العالمية

تحتل صناعة التأمين وضعية مركزية في النظام الرأسمالي، إذ تضمن تلافي الخسائر المحتملة للأفراد أو المؤسسات، ما يضمن الحفاظ على الثروة ومواصلة العملية الإنتاجية، ومن ثم توجد العملية التأمينية إطارا عاما يضمن من خلال التعويضات المالية تحقيق التنمية المستدامة، ويضفي مرونة ملحوظة على النشاط الاقتصادي.

وتبرز الأهمية الجوهرية لتلك الصناعة في بلوغ أقساط التأمين العالمية عام 2017 نحو 4.7 تريليون دولار، لتتجاوز في العام التالي حدود خمس تريليونات دولار أي ما يعادل 6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

ووسط خضم من التطورات المتسارعة التي تشهدها صناعة التأمين العالمية، وتحول مراكز القوى في الاقتصاد الدولي من الدول الغربية في اتجاه شرق وجنوب شرقي آسيا، والطابع الرأسمالي الكثيف للصناعات التأمينية بشكل عام، فإن التساؤل عن وضع تلك الصناعة في منطقة الخليج في ظل ما تتمتع به المنطقة من احتياطات مالية مرتفعة، وإمكانية استثمارها في مجال التأمين سؤال مشروع ومهم.

تقول لـ«الاقتصادية»، الدكتورة زوي كيلز أستاذة اقتصادات الشرق الأوسط في جامعة أكسفورد، إن «القطاع التأميني في الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة لا يتمتع بالثقل الذي يجب أن يتمتع به».

ويعود ذلك من وجهة نظرها إلى مجموعة من العوامل أبرزها غياب ثقافة تأمينية راسخة وقوية في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة حداثة التطور الرأسمالي في الإقليم، كما أن أنماط التأمين السائدة محدودة جراء العوامل الثقافية، وهو ما يدفع شركات التأمين في المنطقة إلى تبني نهج تقليدي محافظ لتفادي المجازفة، يضاف إلى ذلك محدودية رؤوس الأموال المستثمرة في هذا القطاع مقارنة بالمستويات العالمية، أو حتى مقارنة بأنشطة اقتصادية أخرى في منطقة الخليج مثل القطاع النفطي أو العقاري.

وتضيف، «أحد الحلول التي يجب النظر إليها هي عمليات الاستحواذ أو الدمج بين شركات التأمين في المنطقة العربية عامة والخليجية خاصة، على أن يواكب ذلك توعية مجتمعية لأهمية التأمين في حياة الفرد وفي قدرة الشركات على مواصلة الحفاظ وضمان ثروتها».

وتختتم بالقول «ربما لا ينهض القطاع التأمين ككل في منطقة الخليج، لكن من المتوقع ارتفاع معدلات نمو بعض القطاعات المحددة مثل قطاع التأمين الصحي، نتيجة زيادة متوسط العمر لتحسن الخدمات الطبية ومستويات المعيشة».